في رد على سؤال برلماني للنائب عبد الله الطريجي

الرومي: قرار تسليم الرجعان النهائي لدى «الخارجية» البريطانية.. وإلى الآن قيد التنفيذ

عبدالله الرومي

عبدالله الطريجي

أكد نائب رئيس الوزراء وزير العدل وزير الدولة لشؤون تعزيز النزاهة عبدالله الرومي أن النيابة العامة اتخذت جميع الاجراءات القانونية لاسترداد المتهم الهارب مدير عام المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعي السابق فهد الرجعان، مشيرا إلى أن اصدار القرار النهائي لدى وزارة الخارجية بالمملكة المتحدة في مسألة تسليم الرجعان، وإلى الآن لا يزال الأمر قيد التنفيذ لدى السلطات البريطانية المختصة، لافتا إلى أن النيابة أصدرت بحقه أمر قبض دوليا وأصدر البوليس الدولي – الانتربول – بحقه النشرة الحمراء، وتقدمت النيابة العامة إلى السلطات القضائية المختصة بالمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى بطلب المساعدة القضائية لتسليم المتهم إلى دولة الكويت استنادا إلى مذكرة التفاهم بين البلدين الموقعة بتاريخ 2016/3/24.

وقال الرومي في رد على سؤال للنائب الدكتور عبدالله الطريجي إنه على خلفية الأحكام الجزائية الصادرة ضد المتهم فهد الرجعان، بادرت النيابة العامة إلى اتخاذ كافة الإجراءات المتعارف عليها لاسترداد المتهمين الهاربين، فاصدرت بحقه أمر قبض دوليا بتاريخ 2015/1/21 على ذمة القضية رقم 159 لسنة 2015 حصر أموال عامة أعقبته بآخر بتاريخ 2015/2/9، كما أصدر البوليس الدولي الإنتربول بحقه النشرة الحمراء.

وأضاف الرومي «وعلى صعيد الجهود المبذولة من النيابة العامة لحث السلطات القضائية البريطانية على تسليم المتهم فقد تم بتاريخ 2016/3/2 توقيع مذكرة تفاهم بدولة الكويت والمملكة المتحدة بشان تسليمه، وطلب النائب العام لدولة الكويت من السلطات القضائية المختصة بالمملكة المتحدة ببريطانيا بتاريخ 22 /2016/12 مساعدة قضائية في شأن تسليم المتهم، وثمرة لجهود التعاون بين السلطات القضائية بين الدولتين اصدرت المحكمة البريطانية المختصة حكما بتاريخ 2017/11/6 بالموافقة على طلب السلطات القضائية الكويتية بتسليم المتهم الهارب الرجعان إلى دولة الكويت وتم احالة الموضوع إلى وزارة الخارجية بالمملكة المتحدة لاصدار القرار النهائي في مسألة تسليمه، وإلى الآن لا يزال الأمر قيد التنفيذ لدى السلطات البريطانية المختصة.

الموزري يسأل وزير المالية عن أسس اختيار ممثلي «التأمينات» في مجالس الإدارات والصناديق الاستثمارية

شعيب الموزري

وجه النائب شعيب الموزري سؤالاً برلمانياً إلى وزير المالية وزير الدولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار خليفة حمادة.

ونص السؤال على ما يلي:

فيما يخص المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي مرفقا به جميع المستندات والأدلة المؤيدة:

1 – ما أسس اختيار ممثلي المؤسسة في مجالس الإدارات والصناديق الاستثمارية سواء داخل دولة الكويت أو خارجها؟

2 – كشف بأسماء الممثلين الحاليين لها «الصناديق والشركات» داخل وخارج دولة الكويت مبينا عدد تمثيل كل موظف وذلك خلال السنوات الثلاث الماضية حتى تاريخه.

3 – هل وردت جميع المزايا المستفادة من العضو كمكافأة مجلس الإدارة أو اللجان –إن وجدت– للشركة أو الصندوق الممثل عنه سواء في داخل دولة الكويت أو خارجها إلى المؤسسة؟

4 – جدول يوضح هذه المزايا بالتفصيل لكل ممثل في الصناديق والشركات سواء في داخل أو خارج دولة الكويت مع ذكر المسمى الوظيفي له.

5 – هل هناك ممثلون عن المؤسسة في الشركات والصناديق من إدارات داخلية للمؤسسة ذوو طبيعة عمل رقابية على سبيل المثال إدارة التدقيق الداخلي أو إدارة الحوكمة والالتزام؟

6 – كشف يوضح المهمات الرسمية للسنوات الثلاث الماضية بالتفصيل والمدة المكلف بها لكل شخص.

7 – نمى إلى علمي عقد اجتماعات لأعضاء مجلس إدارة شركة وفرة انترفست وأعضاء مجلس إدارة المؤسسة في البرتغال وإسبانيا وإيطاليا فما مدى صحة ذلك؟ إذا كانت ذلك صحيحا، فما الأسباب الداعية لذلك؟

8 – كشف بعدد المستشارين الذين عينوا خلال السنوات الثلاث الماضية حتى تاريخه وعدد سنوات الخبرة لديهم والمرتبات التي يتقاضونها.

ثامر السويط يسأل وزيرة الأشغال عن أسباب تأخير إنشاء محطة المطلاع

ثامر السويط

وجه النائب ثامر السويط سؤالا برلمانيا إلى وزير الأشغال العامة وزير الدولة لشؤون الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات عن محطة تنقية المطلاع التي تعد من المشاريع الاستراتيجية المهمة التي تقوم بها الوزارة لخدمة منطقة المطلاع السكنية وهي حبيسة أدراج قطاع الهندسة الصحية لأكثر من خمس سنوات.

وقال السويط في سؤاله، يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 – متى علمت الوزارة بضرورة إنشاء محطة للتنقية بالمطلاع؟ وما الإجراءات التي تمت؟.

2 – صورة ضوئية من أسئلة المناقصين «عددهم وأسمائهم»، وعدد الأسئلة التي لم تُجبْ الوزارة عليها.

3 – أسماء رئيس وأعضاء لجنة طرح المناقصة التي تعذر عليهم الإجابة على أسئلة المناقصين، وكذلك شهاداتهم والمعادلة عليها من وزارة التعليم العالي، وخبراتهم السابقة.

4 – صورة ضوئية من كتاب الوزارة المرسل إلى الجهاز المركزي للمناقصات العامة لأخذ الموافقة لطرح المشروع بنظام تصميم تنفيذ مع اشتراط تقديم العرض المالي لاحقاً من المناقصين بعد التأهيل الفني.

5 – كشف بأسماء الموظفين المخولين في وزارة الأشغال العامة الذين يحضرون إجتماعات لجنة المطلاع.

6 – صورة ضوئية من قرار تشكيل لجنة التأهيل في الوزارة، وأسمائهم وشهاداتهم ومعادلاتهم من التعليم العالي.

7 – لماذا خالف وكيل القطاع الخطة الاستراتيجية وطرح هذه النوعية من العقود الخطرة على نظامه تصميم تنفيذ، وتحميل الدولة جميع المخاطر؟، مع بيان الكلفة المالية لها وكيفية التصرف بالماء المعالج، بدلاً من طرحها على نظام BoT لمدة «25» سنة وتحميل التكلفة والمخاطر وإدارة المشروع على المستثمر أسوة بمحطة الصليبية وأم الهيمان وكبد الشمالية على الرغم من جهوزية العقد للطرح من أكثر من «5» سنوات؟.

أكدت أنه ليس لديها أية أوهام حول «الانحياز الكامل لخدمة مصالح القلة المتنفذة من كبار الرأسماليين»

«التقدمية» تدعو إلى التصدي للتوجه الحكومي نحو خصخصة «التعليم» و«الصحة» و«الكهرباء»

دعت الحركة التقدمية الكويتية إلى التصدي لما أسمته التوجه الحكومي نحو خصخصة التعليم والصحة والكهرباء.

وقالت الحركة في بيان لها إنها لم تفاجأ بما كشفه عضو المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية المشرف على برنامج التخصيص علي رشيد البدر أنّ الخطة الإنمائية الثالثة للدولة التي أرسلتها الحكومة إلى مجلس الأمة لمناقشتها في اللجنة المالية والاقتصادية تستهدف اعتماد برنامج تخصيص الخدمات، وتحديداً خصخصة قطاعات التعليم والصحة والكهرباء.

وعللت الحركة ذلك بقولها «ليست لدينا أية أوهام حول الانحياز الطبقي الكامل للسلطة وحكومتها وأجهزتها الاقتصادية لخدمة مصالح القلة المتنفذة الطفيلية من كبار الرأسماليين، وتوجهها نحو تصفية الدور الاقتصادي للدولة وتسليمه إلى القطاع الخاص، ومحاولاتها المتكررة للالتفاف على الحظر القانوني لخصخصة النفط والتعليم والصحة المقرر في المادة الرابعة من قانون الخصخصة، تحت دعاوى الإصلاح الاقتصادي، في الوقت الذي تتجاهل فيه السلطة وحكومتها وأجهزتها الاقتصادية بشكل مفضوح استحقاقات الإصلاح الاقتصادي العادلة اجتماعياً والمجدية اقتصادياً المتصلة بفرض ضرائب على أرباح الشركات وضرائب تصاعدية على الدخول الكبيرة للأثرياء، ووقف الهدر والتنفيع ومكافحة الفساد في قطاعات الدولة، ووضع ضوابط تحد من المبالغة في تسعير المناقصات والمشتريات الحكومية، وضبط الأوامر التغييرية، وتغيير نظام تأجير أملاك الدولة في القسائم الصناعية والخدمية التي جرى تقسيمها وإعادة تأجيرها بحيث تكون القيمة الايجارية المدفوعة للدولة بنسبة جدية من القيمة الايجارية، وزيادة ايجارات الشاليهات بما يتناسب مع قيمتها السوقية والايجارية، وإلزام القطاع الخاص بتشغيل العمالة الوطنية».

وأضافت «نحن في الحركة التقدمية الكويتية ندرك تماماً الانعكاسات السلبية للخصخصة، التي يجري تصويرها على أنها إصلاح اقتصادي، بينما هي بالأساس تنفيع طبقي، ولدينا من المبررات ما يكفي لاستنتاج أن الضرر سيلحق بالغالبية الساحقة من المواطنين والسكان جراء خصخصة التعليم والصحة، عندما يجري تحويل الخدمات العامة الضرورية إلى سلع لا يستطيع الاستفادة منها إلا القادر على دفع ثمنها، ناهيك عن الأضرار المتوقع أن تلحق بالطبقة العاملة الكويتية جراء خصخصة الكهرباء والتعليم والصحة، حيث إن الشركات الرأسمالية الخاصة سعياً منها وراء تعظيم أرباحها ستستغني عن الموظفين الكويتيين العاملين في هذه المرافق والخدمات وسيتم استبدالهم بعمالة وافدة محرومة من أبسط حقوقها ومعرضة لأبشع استغلال فيما لن يتم تشغيل عمالة كويتية شابة في هذه الشركات، وهذا ما سبق أن حدث بالفعل في محطات البنزين ومصنع الملح والكلورين التي جرت خصخصتها... هذا ناهيك عن الآثار التضخمية الناجمة عن الخصخصة جراء رفع أسعار خدمات التعليم والصحة والكهرباء بعد خصخصتها، التي ستتحملها الدولة عبر الدعوم أول الأمر ثم سيتحملها المستهلك لاحقاً بعد تقليص وخفض الدعوم أو إلغائها كما هو التوجه الحكومي».

وحذرت الحركة التقدمية الكويتية من أن خصخصة التعليم والصحة من شأنه إلغاء الحظر القانوني القائم حالياً تجاه خصخصة هذه المرافق تمهيداً لإلغاء الحظر كذلك على خصخصة النفط، مضيفة «من هنا فإن الحركة التقدمية الكويتية تهيب بجماهير الشعب الكويتي وعلى نحو خاص بالطبقة العاملة وبالحركة النقابية العمالية إلى التحلي باليقظة وتوحيد صفوفها والتصدي للتوجه الحكومي لخصخصة التعليم والصحة والكهرباء، ومجابهة محاولات الانتقاص من حقوقها».

الديحاني يقترح تحويل طريق أمغرة إلى اتجاهين

فرز الديحاني

أعلن النائب فرز الديحاني عن تقدمه باقتراح برغبة بتحويل طريق أمغرة الرابط بين طريقي الجهراء السريع والدائري السادس إلى اتجاهين، مع تزويدهما بالإنارة .

ونص الاقتراح على ما يلي: نظرا لكثرة مستخدمي طريق أمغرة الرابط بين الطريق الدائري السادس وطريق الجهراء السريع في مدينة سعد العبدالله ، ونظرا للازدحام الحاصل في هذا الطريق وخطورته على مستخدميه، وتسهيلا لدخول المناطق السكنية والخروج منها ، وتطويرا لطرق المنطقة.

لذا فإنني اتقدم بالاقتراح برغبة التالي :

–1 تحويل طريق أمغرة الرابط بين طريق الجهراء السريع وطريق الدائري السادس إلى اتجاهين بدلاً من اتجاه واحد، مع تزويدهما بالإنارة .

–2 إلغاء الإشارة المرورية تحت جسر أمغرة واستبدالها بدوار.

–3 إعادة رصف وترميم الطريق الرابط بين طريق أمغرة والقطعتين «11» و «10» من نهاية الدوار الرابط بين شارع رقم «2» وشارع «1» أمام ثانوية محمد عبدالله المهيني.

الشاهين خلال لقائه وفداً تعاونياً: تقدمت وعدد من النواب باقتراح بقانون بإنشاء الهيئة العامة للتعاون

أعلن النائب أسامة الشاهين عن تقدمه والنواب د. حمد المطر ومبارك الحجرف ود. عبد العزيز الصقعبي والصيفي الصيفي باقتراح بقانون بشأن إنشاء الهيئة العامة للتعاون.

وقال الشاهين في تصريح صحفي خلال لقائه اليوم وفدا تعاونيا بمكتبه في مجلس الأمة، إن التعاون قيمة قررها وكرمها الدستور في المادة " 23 " منه، ما يوجب على جميع الأفراد والجهات السعي الحثيث والعمل الجاد لحماية التعاونيات وتعزيز دورها وإمكاناتها وأدوارها.

وأشاد الشاهين بالدور الإيجابي لوزير الشؤون الاجتماعية د. مشعان العتيبي تجاه هذا القطاع الحيوي المهم.

وأجمع الحاضرون على أهمية العمل التعاوني الأهلي في المحطات الدقيقة المختلفة من تاريخ الكويت، لا سيما أثناء محنة الاحتلال العراقي للكويت، وفي ظل جائحة كورونا الجارية، لما يحققه من أمن غذائي واستهلاكي، وما يوفره من وظائف وأرباح وخدمات اجتماعية واسعة.

وضم الوفد التعاوني مدير اتحاد الجمعيات التعاونية الاستهلاكية د. سعد الشبو، ورئيس لجنة تطوير العمل التعاوني سعود السهلي، ورئيس نقابة العاملين في القطاع التعاوني جمال الفضلي.

بلدية الكويت
إدارة المناقصات والعقود ، قسم الممارسات

إعلان رقم 2021/46

طرح المزايدة رقم 7-2021/2020 الخاصة بترخيص استغلال مساحة بمبنى فرع بلدية الكويت بمحافظة الجهراء لتقديم خدمات الطباعة والتصوير للمراجعين

تعلن بلدية الكويت عن طرح المزايدة أعلاه ، الخاصة بترخيص استغلال مساحة بمبنى فرع بلدية الكويت بمحافظة الجهراء لتقديم خدمات الطباعة والتصوير للمراجعين .

فعلى الراغبين الدخول في هذه المزايدة مراجعة بلدية الكويت وذلك لمراجعة بلدية الكويت (المبنى الإداري الدور السابع ـ مراقبة المناقصات والمزايدات أثناء الدوام الرسمي للحصول على وثائق المزايدة مقابل مبلغ ـ/20 د.ك (فقط عشرون دينار لا غير) وهذا المبلغ غير قابل للرد بأي حال من الأحوال سيعقد الاجتماع التمهيدي مع المزايدين الذين حصلوا على وثائق المزايدة في تمام الساعة العاشرة من صباح يوم الثلاثاء الموافق 2021/7/27 في مبنى فرع البلدية بمحافظة الجهراء .

وعلى الراغبين التقدم بعطاءاتهم في المزايدة إيفاد من يمثلهم لحضور الجلسة العلنية بفض مظاريف العطاءات المقدمة في المزايدة ، علما بأنه في حالة عدم الالتزام في الحضور لا تتحمل البلدية أي مسئولية تجاه ذلك .

توضع مظاريف العطاءات في الصندوق الخاص الموجود في بلدية الكويت (المبنى الإداري الدور السابع ـ مراقبة المناقصات والمزايدات) في موعد أقصاه الساعة الثانية عشرة من ظهر يوم الاثنين الموافق 2021/8/2 وهو آخر موعد لقبول العطاءات ، على أن يودع مع العطاءات أمينة أولية لا يقل عن 2% (اثنان بالمئة) من قيمة العطاء .

وفي حالة الرغبة في مراجعة البلدية لأخذ موعد عن طريق الدخول على الرابط وهو www.baladia.gov.kw

مدير عام البلدية